قياس اثر المؤشرات السكانية على الفقر في الوطن العربي - دراسة تحليلية للمدة (1970-1998)*

أ.د. عدنان داود محمد العذاري
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

هدى زوير مخلف الدعمي
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

مقدمة

إن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن وصفها وتفسيرها إلا بوصف متغيراتها التي تمثل عناصر الظاهرة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على الظاهرة الاقتصادية وسلوكها. إلا إن الوصف النظري لا يمكن أن يكون قادرا على إعطاء رؤية واضحة و دقيقة للظاهرة وسلوكها فحسب بل يجب أن يكون الوصف النظري مستندا إلى آليات رياضية وإحصائية قادر على الوصف بدقة متناهية وظاهرتنا المدروسة التي تمثل الفقر وهي ظاهرة تغطي أنحاء المعمورة في كل تفصيلاتها وما من دولة إلا أصاب الفقر جانبا من تاريخها، وعناصر ظاهرة الفقر لم تكن اقتصادية صرفه ونقية كما يشار إليها في الأدبيات وإنما جوانبها متعلقة بظواهر اجتماعية وصحية وغيرها. صحيح إن سبب الفقر هو اقتصادي بحت إلا إن المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية لها اثر بالغ الأهمية على عناصر الظاهرة. ودراستنا لهذه الظاهرة ستأخذ اثر المؤشرات الديمغرافية لتحديد مكامن الفقر في الدول العشرة المدروسة وهي (الكويت, عمان, العراق ,الاردن , تونس, المغرب,مصر , موريتانيا, الصومال , اليمن).

1-مشكلة البحث Research Problem

احتلت مشكلة الفقر موقع الصدارة في قائمة الاهتمامات الدولية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أما على صعيد الوطن العربي فقد اهتم به في منتصف التسعينات إذ تعد ظاهرة الفقر من اخطر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات العربية وقد شهدت دول الوطن العربي جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي وان كانت محصلتها النهائية إيجابية إلا إنها عملت على بقاء ظاهرة الفقر كمشكلة أساسية, كما إن عدم توافر البيانات الكافية وتعدد المؤشرات المقترحة للقياس وبالتالي تعددت طرائق القياس مما زاد من صعوبة تحديد هذه الظاهرة.

---

*بحث مستل من رسالة طالبة الماجستير هدى زوير مخلف الدعمي الموسومة "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي – دراسة تحليلية للمدة (1970–1998) "بأشراف الاستاذ الدكتور عدنان داود محمد العذاري ,مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة,كانون الثاني ,.2004

2- أهداف البحث Research Objectives

إن الهدف من هذا البحث هو القيام قدر الإمكان بتحديد ظاهرة الفقر في الوطن العربي وقد انحصر هدف الدراسة في الآتي:

1–تحليل ظاهرة الفقر في الوطن العربي وفقا للمؤشرات الديمغرافية.

2–إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين المؤشرات الديمغرافية وآثارها على الفقر من خلال تقدير ثلاث نماذج لكل مؤشر وهي خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا وفجوته وخط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا.

3– فرضية البحث Research Hypothisy

للفقر مؤشرات عدة تشمل المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والسياسية وغيرها وتشكل هذه مجتمعة اركان الفقر وعليه فان فرضية **البحث** تنطلق من الاتي:

ان للمؤشرات السكانية اثر في تحديد الفقر فهو مشكلة اقتصادية اجتماعية.

4– حدود البحث Research Limits

تم تقسيم حدود البحث إلى:

1–المكانية: تم اختيار عشر دول عربية لقياس هذه الظاهرة.

2–الزمانية: من حيث الحدود الزمانية فقد تم أخذ مدد زمنية متباينة تمثلت بالعقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والتي كانت عبارة عن متوسطات للمدة (1970– 1975)، (1980– 1985)، (1993– 1998).

5– بيانات البحث Research Data

استلت البيانات المعتمدة في الدراسة من المصادر الآتية:

1–البنك الدولي بواسطة شبكة الانترنيت على العنوان التالي
WWW.WorldBank.Com

2–تقارير وإحصائيات الأمم المتحدة لعام 2000/ .2001

3–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية أعداد مختلفة.

4–صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

6–أسلوب البحث Research Style

لكي تتمكن الباحثة من تحقيق أهداف الدراسة فقد اتبعت الأسلوب الآتي:

1– الأسلوب التحليلي القائم على طريقة الاستقراء والاستنباط للمفاهيم النظرية.

2– الأسلوب الكمي القائم على منهج التحليل الذي أعتمد على قياس اثر المؤشرات الديموغرافية على خط الفقر تحت دولار واحد وفجوته وخط الفقر تحت دولارين يوميا. وباستخدام التقدير الرياضي والقياسي في النماذج المستخدمة ومدى توافقها مع منطوق النظرية الاقتصادية،

وقد تم اعتماد طريقة (OLS) في التقدير وباستخدام نظام التشغيل(Minitab Relese 11 Under Window) لإنجاز التحليل.

الجانب النظري:

اولا :الاسباب والمحددات الديمغرافية للفقر

يعد النمو السكاني محدداً أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى , وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، إذ إن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية[1]. مما يسبب تزامناً لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر ومن اجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئاً تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر وبالتالي تفوق معدلات النمو السكانية التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقاً للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر مما يسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة[2]. ويعد النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعاً وبشكل استثنائي أعلى بـ 55% من معدل النمو في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض[3]. وهناك أسباب عديدة لارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني منها فشل سياسة تحديد النسل وكذلك الارتفاع المضطرد لمتوسط العمر إذ أثبتت الدراسات إلى إن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة. إن نسبة النمو الديموغرافي المرتفعة في بلدان الجنوب تشكل فعلاً مصدر انشغال إلا إنها لا يمكن أن تكون وحدها المحدد للتخلف والفقر[4].

ثانيا : الفقر والسكان في الوطن العربي

يقدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي في عام 2000 بنحو 279 مليون نسمة ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.3% وهو ثاني أعلى معدل في العالم[5]، وبالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي، إلا انه قد تذبذب ما بين انخفاض وارتفاع طيلة العقود الثلاثة الأخيرة فقد انخفض من 3.4% في عام 1975 إلى 3.0% عام 1985 وإلى 2,5% عام 1998[6] . وان أعلى معدل نمو سكاني قد بلغ لعام 2000/1999 نحو 5.79% في البحرين واقل معدل نمو بلغ نحو 1% في العراق انظر الجدول (1). وتشير الإحصاءات عموماً إلى إن عدد الفقراء في الوطن العربي بلغ عام 1997 نحو 40% من إجمالي عدد السكان أي ما يقرب من 90–100 مليون نسمة[7]. ونتيجة للازدياد

1 -عمر محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة، القاهرة، 1971، ص244.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 26/ أغسطس- 4/ سبتمبر، 2002، "آثار عدم المساواة الاجتماعية- الاقتصادية على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا"، E /ESCWA /ENR /2002 /17، الأمم المتحدة، 2002، ص4.

3- محمد الأسعد، "السكان والتنمية المستديمة في بلدان اتحاد المغرب العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 155، كانون الثاني، 1992، ص101.

4- عبد الحميد الإبراهيمي، "العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ايلول، 1997، ص32.

[5] – صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، أبو ظبي، أيلول2001, ص25.

[6] – صندوق النقد العربي , واخرون، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998"، أبو ظبي، أيلول، 1998. ص19.

[7] – UNDP" ,Preventing and Eradication Poverty, Vol2, New York, 1997, P.18.

المضطرد في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث إخفاقات في مجالات تحسين مستوى المعيشة[1]. ودعم برامج تخفيف الفقر وهذه الاخفاقات لم تقتصر على ذلك فحسب بل ساهمت في توسيع وتعميق الفقر وتقليل فرص العمل وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

الجدول (1) بعض المؤشرات الديموغرافية في أقطار الوطن العربي

القطر	معدل النمو% 2000/1999	سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الاجمالي 1999%		النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)1975			النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)1997			معدل الخصوبة 1998الاجمالي
		ريف	حضر	اكثر 65 من	65-15 بين	اقل من15	اكثر من65	بين15-65	اقل من15	
الأردن	3.6*	2.7*	57.7*	39.6*	2.8	50.0	47.2	21*	79*	2.31
الإمارات	3.4	2.0	69.9	28.1	2.2	69.4	28.4	22	78	2.84
البحرين	3.4	2,8	66.9	31.1	2.2	54.8	43.0	8	92	5.79
تونس	2.2	5.6	616	32.8	3.5	52.7	43.8	35	65	3.61
الجزائر	3.5	3.7	58.4	37.9	4.2	48.2	47.6	40	60	1.23
جيبوتي	5.2	3.2	56.2	40.6	2.0	54.6	43.4	17	83	2.55
السعودية	5.7	2.8	55.5	41.7	3.0	52.6	44.3	15	85	3.63
السودان	4.6	3.9*	52.8*	43.3*	2.7	52.4	44.4	67*	33*	3.28
سورية	2.49	50	50	48.5	47.8	3.7	40.5*	56.4*	3.1*	3.7*
الصومال	2.70	27	73	45.4	51.6	3.0	47.7	49.8	2.5	7.2
العراق	1.00	74	26	46.6	50.9	2.5	41.4	55.6	3.0	4.6
عمان	2.30	82	18	44.4	52.9	2.7	35.8**	61.8**	2.4**	4.6**
فلسطين	–	–	–	–	–	–	47.0	44.5	3.5	5.4
قطر	0.00	92	18	33.3	64.9	1.8	25.5	73.1	1.4	2.7
الكويت	2.02	97	3	44.6	54.0	1.4	25.6**	73.4**	1.0**	2.8
لبنان	0.13	89	11	41.1	53.9	5.0	33.2	61.2	5.6	2.4
ليبيا	2.55	87	13	46.1	51.7	2.2	40.0	57.0	3.0	3.7
مصر	2.04	45	55	40.0	55.8	4.2	37.7	58.9	3.4	3.5*
المغرب	1.70	45	55	47.1	49.2	3.7	33.8	61.3	4.9	3.0
موريتانيا	3.00	56*	44*	43.2	53.7	3.1	45.0*	51.9*	3.1*	6.3*
اليمن	3.34	26*	74*	50.9	46.5	6.2	46.4*	50.5*	3.1*	5.8*

*البيانات لعام 2000 **البيانات لعام 1999

المصدر: صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، مصدر سابق،ص ص263-265.

[1] – ألا سكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة ألا سكوا" مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ 26 أغسطس–4 سبتمبر، 2002، E ESCWA /ENR //2002/18. الأمم المتحدة، 2002. ص4.

وتتفشى ظاهرة الفقر في قرى العالم الثالث اكثر منها في المدن. ففي عام 1991 بلغت نسبة سكان الريف من اجمالي السكان في الوطن العربي بنحو 54%، وبلغت ادنى نسبة في الكويت 3% وبلغت اعلى نسبة في اليمن، السودان، مصر بنحو 74%، 67%، 55% من اجمالي السكان على التعاقب، وتتجاوز هذه النسبة الى نحو 40% في كل من الجزائر وسورية والمغرب وموريتانيا بينما تتراوح ما بين 11% و 15% في السعودية ولبنان وليبيا انظر الجدول(1)، ومع ان افقر السكان في البلدان يعيشون في المناطق الريفية فان اضعف السكان مناعة يعيشون في المناطق الحضرية على حافة الفقر وذلك نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة مما ادى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم والصحة والاسكان نتيجة زيادة النفقات الاجتماعية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان1والتي كانت سبباً للهجرة ونتيجة للزيادة المضطردة في السكان فان التوزيع الهرمي للسكان أخذ شكل قاعدة كبيرة للهرم وتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة الفئة العمرية دون 15 عاماً في 12 دولة عربية إذ تراوحت في عام 1997، ما بين 40%–49% من إجمالي السكان، وفي باقي الدول العربية نحو ثلث السكان وتشير المؤشرات السكانية إلى انخفاض نسبة هذه الفئة بنحو 8% إلى 13% عما كانت عليه في عام 1975 في سبع دول هي (البحرين، قطر، الكويت، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان)2 نتيجة الانخفاض النسبي في معدلات نمو السكان والأثر الإيجابي لزيادة الوعي بين المواطنين وكذلك نتيجة لتوفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والخدمات الصحية وتزايد مستويات تعليم المرأة ومشاركتها الاقتصادية في الوطن العربي ذات الدخل المتوسط والمرتفع، وان زيادة نسبة هذه الفئة (دون 15 عاما واكبر من 65) تعني ارتفاع مستوى الإعالة بالنسبة للفئة العمرية (15-65) عاماً والتي تختلف نسبها ما بين أقطار الوطن العربي والتي تتراوح ما بين 50% في اليمن و 73% في قطر والكويت ومن الجدير بالذكر إن هذه النسبة مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي ويرجع ذلك إلى وجود نسبة عالية من العمالة الوافدة. لاحظ الجدول (1) أما بالنسبة لمعدل الخصوبة فانه قد ارتفع في الصومال فبلغ 7.2 واقل معدل في لبنان 2.4 انظر الجدول (1). ومن المفيد أن نذكر إن اقل الدول العربية دخلاً أعلاها في معدل الخصوبة وهذا يعني ان الفقر والخصوبة المرتفعة يدعم إحداهما الآخر إذ ان مستويات الدخول المنخفضة لدى الفقراء من السكان تزيد الفرصة لتشجيعهم على رفع معدلات الخصوبة نحو الأعلى. لان الفقر يعني جعل الأطفال الأكثر عدداً ضماناً اكبر للمستقبل ومصدراً جيداً للحصول على الدخل في الوقت الحاضر.3

1–الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "آثار عدم المساواة الاجتماعية–الاقتصادية على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا" مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة،

جوهانسبرغ، 26 أغسطس–4سبتمبر2002، E/ESCWA/ENR/2002/17. الأمم المتحدة، 2002. ، ص4

2-انظر الجدول (1)

3- مفيد دنون يونس يونس، عبد الوهاب ذنون سعدون، "محددات النمو السكاني في الدول النامية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 2/ 24 العدد 68، جامعة الموصل، 2002، ص68.

ثالثاً: تعريف بالدول العربية المدروسة

ان العرض السريع للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ربما يعمل على زيادة توضيح الدول المنتخبة للقياس داخل العالم العربي وضمن البلدان النامية وان الدول التي تم اختيارها كعينة من الوطن العربي والتي حاولت الباحثة ان تكون هذه العينة شاملة لاوضاع الوطن العربي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى تمكننا من الوصول إلى نتائج عامة للدول العربية ككل والدول هي (البحرين، عمان، مصر، الاردن، تونس، المغرب، العراق، اليمن، موريتانيا، الصومال) وقد مثلت مدة العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين جل بياناتها، إن الوطن العربي في هذه المدة قد مر بثلاث مراحل اتسم بها الواقع الاقتصادي والاجتماعي بسمات تميزه وهذه المراحل هي[1]:

1–مرحلة اليسر المالي (مدة السبعينات منذ عام 1973) نتيجة الارتفاع في اسعار النفط الخام وبالتالي زيادة الايرادات "الفوائض النفطية" الا ان هذه العوائد لا تدل على حدوث تحسن في الاداء الاقتصادي العربي.

2–مرحلة العسر المالي (في الثمانينات) والتي شهدت تدهوراً حاداً ومستمراً في أسعار النفط أدى إلى انحسار الايرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط وبالتالي زيادة الضغوط على موازناتها العامة اضف إلى ذلك تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية وارتفاع اسعار الفائدة واشتداد الضغوط الحمائية في الدول الصناعية وركود النمو الاقتصادي كل هذا ادى إلى تفاقم الازمة الاقتصادية التي عانت منها العديد من الدول العربية.

3–مرحلة التصحيح الاقتصادي (منتصف الثمانينات والتسعينات) فنتيجة لضغوط المرحلة السابقة جاءت برامج التصحيح هذه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في موازنات الدول وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة الا ان هذه البرامج في الحقيقة ادت إلى تفاقم الازمة فان سياستها ادت لافتقار هذه الدول وليس لتحسين مستويات المعيشة، لذلك فان الفقر يبدو جلياً عندما نقوم بتقييم الموارد الطبيعية والاقتصادية كما يبدو جلياً عندما نقيس مستوى المعيشة بقياس القوة

[1] همام الشماع ويسري السامرائي، "اسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي" بحث مقدم في الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، في بيت الحكمة، 22–23 تشرين الاول 2000، بعنوان "الفقر والغنى في الوطن العربي" بيت الحكمة، بغداد، 2002 ، ص95- 96.

الشرائية اما المؤشرات الاجتماعية فتكشف عن نقص في الموارد البشرية الماهرة والمتخصصة مما يزيد من تفاقم مستوى الفقر.

وضمن هذا السياق فان الدول المدروسة تتصف بمواصفات متباينة فدول مثل البحرين وعمان من الدول النفطية وذات مستوى عالي من الدخول إلا إنها تتسم بفقر ويشير (البيلاوي، 1986)[1] إلى الفقر في هذه الدول بموضوعه "فقراء بالنفط وفقراء بغيره" ان الدول النفطية لا تحصل على دخل وانما تاكل ثرواتها والتي لم تجيد في استخدامها في الاقتصاديات المحلية فقد لا يوجد فقر مدقع في هذه الدول الا ان هذا لا ينفي وجود فقر مطلق.

اما دول مصر والاردن وتونس والمغرب وموريتانيا واليمن فقد صنفت من ضمن الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض والتي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي المفروضة من مؤسسات (بريتون وودز) والتي أشرنا إلى آثار برامج الإصلاح على الدول التي طبقتها سلفاً.

اما دولتي (العراق والصومال) والتي كانت للظروف السياسية الدور الاكبر في انتشار الفقر فقد زاد الفقر نتيجة الحروب، فالحرب العراقية الايرانية والتي دامت نحو ثمان سنوات ودخول الكويت والتسبب في ازمة الخليج عالمياً والحرب التي شنها الحلفاء على العراق لاخراجه من الكويت اضافة إلى فرض العقوبات الاقتصادية في عام 1990 واستمرت إلى ما قبل الحرب الاخيرة ادت إلى تفاقم الفقر نتيجة تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسات الهوجاء التي مارسها النظام السابق، أما الصومال والتي على الرغم من المتغيرات المناخية (الخارجية) كالجفاف والتصحر وكذلك الحروب الاهلية التي كانت هي من الاسباب الظاهرة الا ان العوامل السياسية كان لها الدور الاكبر في زيادة الفقر.

وتشير نشرات الامم المتحدة ان دول مثل (اليمن وموريتانيا والصومال) من الدول الاقل تنوعاً ضمن البلدان الثمانية والاربعين التي حددتها الامم المتحدة والتي تتميز بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انخفاض الموارد البشرية ووفقاً للرقم القياسي المركب الذي يشير إلى مؤشر نوعية الحياة المادية المعزز ويشمل على مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة واستهلاك الفرد من السعرات الحرارية والمعدل المشترك للالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وإلمام الكبار بالقراءة والكتابة وكذلك تتميز بانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي فيها[2].

الجانب القياسي:

أولا: توصيف وصياغة النموذج القياسي

[1] حازم البيلاوي، "نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر"، كتاب العربي سلسلة فصيلة تصدرها مجلة العربي، الكتاب الحادي عشر، الكويت 15/ ابريل نيسان، 1986، ص26.

[2] الامم المتحدة، "مؤتمر الامم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا"، مطبعة الامم المتحدة، بروكسل، 2001، ص6- 7.

1- توصيف النموذج القياسي Specification of Econometric

إن توصيف النموذج القياسي يتطلب توصيف متغيراته المستقلة والتابعة وكما يأتي:

أ-المتغيرات التابعة Dependent Variables

ضمت المتغيرات التابعة ثلاث متغيرات تمثل الفقر بكل تفصيلاته وكما يلي:

1-Po.u.1$ يمثل هذا المتغير عدد السكان الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى دولار واحد يومياً.

2-Po. gap يمثل فجوة الفقر تحت مستوى دولار واحد يومياً.

3-Po.u. 2$ يمثل عدد السكان الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى دخل دولارين يوميا.

وكان من الطبيعي أن يضم متغيراً آخر يمثل فجوة تحت دورلاين إلا إن قصر البيانات وعدم توافرها أدى إلى الاستغناء عنه.

ب-المتغيرات المستقلة Independent Variables

وضمت المتغيرات المستقلة متغيرات مؤشرات السكان التي تمثل جانبا من ظاهرة الفقر المدروسة الآتي:

أ-مؤشر عدد السكان Population Inductors وضم ثلاث متغيرات مستقلة وكما يلي:

1-Po. A:عدد السكان الإجمالي مقدرا بالمليون نسمة.

2-Po. U:عدد سكان الحضر مقدرا كنسبة مئوية من عدد السكان الكلي.

3-Po. R:عدد سكان الريف مقدرا كنسبة مئوية من عدد السكان الكلي.

ب-الكثافة السكانية Population Density(Po. D)

تمثل كثافة السكان مقدرة بالفرد/ كيلو متر مربع.

جـ-معدل النمو Growth Rate (G. R)

ويمثل معدل النمو السكاني مقدرة كنسبة مئوية.

د-معدل الخصوبة Fertilizer Rate (F. R).

ويمثل معدل الخصوبة السكانية مقدرا كنسبة مئوية.

هـ-القوة العاملة Work Power (W. P)

ويمثل قوة العمل مقدرا كنسبة مئوية من السكان.

2- صياغة النموذج القياسي

إن البيانات المستخدمة كما أشرنا إليها سلفا لم تكن بالقدر الكافي التي يمكن استخدامها بأشكالها المعهودة بنوعيها السلاسل الزمنية time- Series وبيانات المقطع العرضي Cross-

Section Data كل على حدة وبالتالي جعل تقديرها يشوبه مشاكل عدة لوجود نقص بالبيانات، لذا تم استخدام نوع ثالث من البيانات والمعروف بالبيانات المدمجة من بيانات السلاسل الزمنية والمقطع العرضي Pooling Time Series and Cross- Section Data للتغلب على فقد المشاهدات ونقصها والتخلص لكثير من المشاكل التي تواجه عملية التقدير، ومن هذا تم استخدام نموذج قياسي يتوافق مع تلك البيانات وقد اخذ الصيغة التالية:

$$Yij= Boij+ Bij\ X11+ BijX12+ \ldots+ BnmX1K+ Ui$$

$n ,\ldots ,i= 1, 2, 3$

$m ,\ldots ,J= 1, 2, 3$

$\ldots ,K= 1, 2, 3$

يمثل i بيانات المقطع العرضي ويمثل j بيانات السلسلة الزمنية إذ إنi يمثل مختلف المؤشرات التي تؤثر على الفقر لكل دولة من الدول المختارة و j يمثل متوسط السنوات الثلاث لكل دولة وقد استخدم هذا النموذج بعدة صيغ وكما يأتي:

1–الصيغة الخطية Linear formulation

$$Y= Bo+ B1X1+ B2X2+ \ldots+ BnXk+ Ui$$

Y= المتغير المعتمد (التابع) Dependent Variable

Xi= المتغيرات المستقلة Independent Variable

Ui= المتغير العشوائي Random Variable

Bo= الثابت Constant وتمثل معلمة الكفاءة Efficiency Pramator

B's= Pramator's وتمثل ميول Slopes

2–الصيغة الاسية

$$Y= A * X1^{\alpha} * X2^{\beta} * U$$

إذ إن Y و X's و Ui تم تعريفها آنفا إلا إن B. α تمثل مرونات Elasticities وبما إن هذه الصيغة لا يمكن أن نقدرها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لأنها غير خطية لذا وجب تحويلها إلى الصيغة الخطية وباستخدام التحويل اللوغارتمي وبثلاث صيغ وكما يلي:

أ–الصيغة اللوغارتمية المزدوجة Double Logarithemic formulation وقد أخذت الشكل الآتي

$$Log\ y= Log\ A+ \alpha Log\ X1+ \beta Log\ X2 +Log\ Ui$$

ب–الصيغة النصف لوغارتمية المعكوسةInverse- Log

$Y= Log A+ \propto X1+ \beta X2$

جـ–الصيغة الشبه لوغارتمية Semi-Log

$Y= A+ \propto LogX1+ \beta Log\ X2$

3– التوقعات النظرية لإشارة المعلمات

إن النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي تفترض نظريا سلوك المتغيرات الاقتصادية بعلاقتها مع بعضها البعض ولذا فان كل متغير يظهر عكس سلوكه النظري وجب تبريره اقتصاديا أو حسبما تفترضه تلك النظرية ونموذج دراستنا يتكون من متغيرات ديمغرافيةعدة وبالتالي وجب تحديد وإيضاح إشارة معلمات المتغيرات لفهم حقيقة سلوكها هل هي منطقية أم غير منطقية؟ وهل هي متوافقة مع النظرية أم لا؟ وهل هذا التغاير بسبب البيانات أو بسبب التغيرات المختلفة للنموذج المدروس والمشاكل التي ينتابها بسبب أو بآخر. وعليه فان الباحثة لا يسعها إلا ذكر حقيقة إشارة المعلمة النظرية للاسترشاد لاحقا في فصل التحليل والمناقشة على سلوك هذه المعلمات وتفسيرها.

ونتوقع إن إشارة معلمة عدد السكان إشارة موجبة أي علاقة طردية مع متغير الفقر وكذلك الحال مع عدد سكان الريف والحضر والكثافة السكانية ومعدل النمو ومعدل الخصوبة وإشارة سالبة إلى قوة العمل بعلاقته مع الفقر. وتتوقع الباحثة وجود إشارات مخالفة للمنطق النظري يمكن تبريرها لاحقا بسبب أو بآخر.

ثانيا:التحليل والمناقشة Analysis & Discussion

تمهيد

لما كانت البيانات المأخوذة تعاني من نقص واضح للعديد من متغيراتها إلا إن الباحثة عملت على إدخال كافة المتغيرات لكل نوع من المؤشرات في النماذج التي ستقدر لا حقا غايتها ليست ترجيح وإخراج النماذج المقدرة بأفضل تقدير وذات توافق مع النظرية الاقتصادية فحسب بل إلى إظهار حقيقتها على الساحة العربية مما يتيح للباحثة تمثيل النماذج المقدرة للواقع التطبيقي.

وعليه ومن هذا المنطلق سيتم تقدير النموذج المستند إلى البيانات المدمجة Pooling data وأخذه رياضيا بالأنواع المعهودة التي أشرنا إليها سلفا في تصييغ النموذج القياسي ومن ثم نختار النموذج الذي يتوافق في الأقل مع النظرية الاقتصادية وفروضها إذ عجزت النماذج الأخرى عن إعطاء الحقيقة كاملة بسبب التشوهات الحاصلة نتيجة المشاكل القياسية التي تعتري هذه النماذج، ولهذا فان الباحثة لا يقتصر اختيارها على ذلك المنظور فقط وإنما على اجتياز هذه النماذج جميع الاختبارات الإحصائية المتمثلة باختباريF، t والاختبارات القياسية المتمثلة باختبار كلاين لاختبار مشكلة التعدد

الخطي بين المتغيرات المستقلة واختبار D.W لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية واختبار انتشار البواقي للكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وكذلك ستحلل وتناقش هذه المؤشرات وكما يأتي:

1–تحليل نماذج اثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا

من الجدول (2) تم تقدير أربعة نماذج وهي الخطية و الخطية بالتحويل اللوغارتمي المزدوج والنصف لوغارتمي المعكوس والشبه لوغارتمي على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا واظهر التقدير إن النموذج اللوغارتمي المزدوج كان افضل النماذج تقديرا وتوافقا مع النظرية الاقتصادية وفروضها النظرية وكما يأتي:

جدول (2) تقدير نماذج اثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد.

Models / Parameter And test	Linear	Log –Log	Log Y -	Y- Log
Constant	−648.4	−0.3888	-44.70	5.1
t	(-1.30)*	(-0.78)*	(-2.68)	(0.03)
Po. A	-0.3577	-0.655	0.00452	−63.58
t	(0.38)	(-2.61)****	(0.14)	(-3.29)****
Pu. o	6.345	0.121	0.4123	45.32
t	(1.78)**	(1.89)***	(3.45)****	(0.88)
Po .R	7.146	0.412	0.4376	134.92
t	(2.11)**	(3.51)****	(3.86)****	(3.36)****
Po .D	0.00876	0.1651	0.001092	21.748
t	(0.12)	(2.38)***	(-0.46)	(2.34)***
GR	12.15	-0.014	1.248	-111.74
t	(0.32)	(-1.95)***	(0.99)	(-2.29)***
F. R	-0.6141	0.7409	-0.03347	22.185
t	(-0.85)	(3.88)****	(-1.38)**	(2.60)****
WP	-0.819	-0.412	0.0153	-155.85
T	(-0.25)	(-2.06)****	(0.14)	(-2.28)***
R2	93%	98%	97%	97%
Ŕ2	91%	82%	79%	79%
r	97%	99%	99%	99%
F(7,30)	1.81	6.03****	5.24****	5.41****
D. W	3.18	2.21****	3.18	2.41****

D. W (0.01) %1 *

t 1%=2.508

dL= 0.88 %5 ***

t 5%=1.701

%10 ** du= 1.61

t 10%= 1.321

F(7, 30) 1%= 3.30

t 15%=0.686

F(7, 30) 5%= 2.33 %15 *

ثبوت المعنوية

بالاستناد إلى اختبار t تبين ثبوت معنوية كل من معاملات انحدار متغيرات إجمالي عدد السكان Po. A ونسبة سكان الريف Po. R ومعدل الخصوبة F. R قوة العمل W. P على مستوى معنوية 1% وثبت معنوية معاملات انحدار Po. U نسبة سكان الحضر و Po. D الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني GR على مستوى 5% و الثابت على مستوى معنوية 15% واظهر اختبار F معنوية الدالة ككل على مستوى معنوية 1% مما يدل على كفاءة وجودة اختبار المتغيرات في النموذج المقدر واظهر اختيار كلاين على إن معامل الارتباط الكلي البالغ نحو 99% اكبر من قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة (جدول 1 ملحق 1).

واظهر اختبار D. W المحسوب بأنه اكبر من القيمتين الحرجتينdu. واقل من 4-du ويقع في منطقة القبول ومعنوي على مستوى معنوية 1% مما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية. واظهر (شكل 1 ملحق 2) انتشار البواقي بشكل يوضح عدم وجود تجمعات للبواقي وانتشارها حول خط انحدار مما يدل على توزيع البواقي توزيعها متجانسا وبالتالي إلى خلوها من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، وقد اظهر معامل التحديد المتعدد R2 إن نحو 98% من التغيرات الحاصلة في مستوى الفقر تحت دولار واحد يوميا المؤشرات السكانية والباقي 2% ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدخل النموذج، واظهر معامل الارتباط الكلي قوته إذ بلغ نحو 99% ويشير إلى إن جميع النقاط المزدوجة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قريبة جدا إلى خط الأنحدار للنموذج المقدر والى قوة العلاقة بينهما.

تفسير النموذج المنتخب

أظهرت متغيرات المؤشرات السكانية سلوكا متفاوتا تارة تكون متوافقة مع فروض النظرية الاقتصادية وتارة أخرى معاكسة لها بسبب أو بآخر وقد اظهر التقدير إن متغير عدد السكان الفقراء الكلي Po. A ذو علاقة سلبية مع متغير خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا وهذا ينافي حقيقته وبخاصة في هذه الدول إلا إن الباحثة قد تبرر هذا السلوك بسبب البيانات واتجاهاتها ويمكن أن يعزز ذلك ظهور إشارة معلمة متغير معدل النمو السنوي لعدد السكان الفقراء بعلاقة سلبية.

وأي تبرير أخر يبدو ضعيفا وغير منطقي ومما يعزز رؤيتنا لهذه الحالة سلوك هذا المتغير ذات السلوك في النماذج المقدرة الأخرى مما يؤكد ويعزز تبريرنا لها بالرغم من إن النماذج تلك قد انتابت بعضها مشاكل قياسية أثرت بشكل أو بآخر على سلوك متغيراتها الطبيعية منافية لطبيعتها وعليه فان الباحثة لم تشأ أن تطرد هذا المتغير من النموذج بسبب سلوكه بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى لغرض إثبات الحقيقة العلمية كما هي وتوضيح هذه الرؤيا للمتخصصين حول نهج البيانات وقيمها الرقمية.

وقد سلكت متغيرات نسبة السكان الحضر Po. U ونسبة سكان الريف Po. R من عدد السكان الفقراء سلوكا متوافقا مع المنطقين الفني والاقتصادي بعلاقتهما الموجبة مع خط الفقر وكذا الحال سلكت متغيرات الكثافة السكانية Po. D ومعدل الخصوبة F. R بعلاقتها المتوافقة مع الفروض النظرية واظهر قوة W. P علاقته الاقتصادية الصحيحة والسلبية مع خط الفقر إذ إن زيادة القوة العاملة بالنسبة لعدد السكان الفقراء سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي إلى خروج قسم أو جزء من الفقراء ومن هذا الخط إلى خارج دائرة أو حلقة الفقر وإذا تم زيادة المتغيرات Po. U، Po. D، FR، W.P بنسبة 1% سيزداد الفقر بنسبة قيمة المرونة وتناقص الفقر بنسبة قيمة المرونة عند زيادة قوة العمل W.P بنسبة 1%.

2–تحليل نماذج اثر المؤشرات السكانية على فجوة الفقر Po. Gap

من الجدول (3) الذي يوضح لنا تقدير أربعة نماذج كما أنجزناه في تحليل النموذج السابق وذلك بتقدير اثر المؤشرات السكانية على فجوة الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا. وبسبب القيم التي حصلت عليها الباحثة من الانترنيت ومن البنك الدولي التي كانت قليلة وتعاني من فقد شديد في بيانات فجوة الفقر إلا إن الباحثة رأت تحليلها لتأكيد تبريرها السابق حول سلوك المتغيرات التي تمت الإشارة إليها سلفا. وقد انتخبت نموذج Y- log لان تقديره اقرب للواقع وخلوه من المشاكل.

جدول (3)تقدير نماذج اثر المؤشرات السكانية على فجوة الفقر

Models / Parameter And test	Linear	Log –Log	Log Y -	Y- Log
Constant	92.82	0.3888−	-44.70	5.1
t	(-1.03)*	(-0.78)	(-2.68)	(0.03)
Pa .o	-0.4308	-0.655	0.00452	63.58−
t	(-1.17)*	(-2.61)****	(0.14)	(-3.29)****
Pu. o	-0.3544	0.121	0.4123	45.32
t	(-1.32)**	(1.89)***	(3.45)****	(0.88)
Po .R	-	0.412	0.4376	134.92
t	-	(3.51)****	(3.86)****	(3.36)****
Po .D	0.2393	0.1651	0.001092	21.748
t	(0.86)	(2.38)***	(-0.46)	(2.34)***
GR	-10.59	-0.014	1.248	-111.74
t	(-0.80)	(-1.95)***	(0.99)	(-2.29)***
F. R	0.1028	0.7409	-0.03347	22.185
t	(0.46)	(3.88)****	(-1.38)**	(2.60)****
WP	-1.230	-0.412	0.0153	-155.85
T	(-0.94)	(-2.06)****	(0.14)	(-2.28)***
R2	70%	98%	97%	97%
Ŕ2	65%	82%	79%	79%
r	84%	99%	99%	99%
F(7,30)	0.77	6.03****	5.24****	5.41****
D. W	1.78****	2.41****	3.18	2.41****

**** مستوى معنوية 1% D. W (0.01)

t 1%= 2.508

*** مستوى معنوية 5% dL= 0.88

t 5%= 1.701

** مستوى معنوية 10% du= 1.61

t 10%= 1.321

t F(7, 30) 1%= 3.30

15%= 0.686

* مستوى معنوية 15% F(7, 30) 5%= 2.33

واغلب المتغيرات سلكت سلوكا متوافقا مع المنطق النظري والاقتصادي وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معاملات انحدار Po. A و Po.R و Po .Dو W. P على مستوى معنوية 1% وثبت كذلك معنوية معامل انحدار F.R على مستوى معنوية 5% ولم تثبت معنوية معامل انحدار الثابت على أي مستوى معنوية و بالاستناد إلى اختبار F ثبت معنوية المعادلة ككل على مستوى معنوية 1%

مما يدل على كفاءة تمثيل متغيرات النموذج المنتخبة، واظهر اختبار كلاين وبالاستناد إلى مصفوفة معاملات الارتباط البسيطة (جدول 2 ملحق 1) تبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollenrity ما بين المتغيرات المستقلة إذ إن معامل الارتباط الكلي (r) و البالغ نحو 99% كان اكبر من معاملات الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة، واظهر اختبار D. w المحسوب والبالغ 2.41 عن وقوع قيمته ما بين du-4 البالغة نحو9 2.3 و dL-4 والبالغة نحو 3.12 في منطقة القرار غير الحاسم، وتعتقد الباحثة إن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية إذ قامت الباحثة باتباع طريقة لتصحيح البيانات وهي طريقة التكرار فلم تجد هناك أي ارتباط ذاتي وبذلك تعتقد الباحثة وحتى لا تفقد مشاهدة من المشاهدات نتيجة اتباع هذه الطريقة عن قناعتها بخلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، واظهر شكل انتشار البواقي (شكل 2 ملحق 2) من خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، إذ كانت البواقي منتشرة وموزعة توزيعا متجانسا، واظهر معامل التحديد المتعدد R2 قوته التفسيرية في النموذج المقدر إذ إن نحو 97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع فجوة الفقر سببتها المتغيرات المستقلة والباقي 3% تعود إلى عوامل أخرى.

واظهر معامل الارتباط الكلي (r) قوة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والى وقوع جميع النقاط بالقرب من خط الانحدار.

واظهر تفسير سلوك المتغيرات وباستثناء متغير عدد السكان الكلي Po. A ومعدل النمو السنوي G.R للسكان توافقهم مع المنطق النظري الاقتصادي وتشير الباحثة بهذا الخصوص إن معدل النمو السكاني حتما سيظهر سلبيته ما دام عدد السكان قد ظهرت قيمته السالبة وعند زيادة هذه المتغيرات بنسبة 1% يزداد الفقر أو يتناقص حسب إشارة المتغير بنسبة قيمة معلمته.

3– تحليل نموذج اثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولارين يومياً

لغرض إجراء مقارنة مع نموذج الدولار الواحد يوميا وقد اظهر التقدير النموذج وبنفس الطريقة التي اتبعناها سلفا وكما في الجدول (4) الذي يبين تقدير نماذج المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا.

جدول (4)

تقدير نماذج اثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا

Models / Parameter And test	Linear	Log –Log	Log Y -	Y- Log
Constant	-2334	-1.09	-87.01	432
t	(-1.64)**	(-1.26)*	(-6.16)****	(0.35)
Po. A	1.086	-0.7650	0.08289	174.8-
t	(0.40)	(-2.58)****	(3.09)****	(-1.31)*
Pu. o	20.98	0.103	0.6998	69.5
t	(2.05)**	(2.60)****	(6.91)****	(0.20)
Po .R	22.197	0.4710	0.7078	357.3
t	(2.29)***	(4.45)****	(7.37)****	(1.29)*
Po .D	-0.0577	0.41880	-0.006226	77.05
t	(-0.29)	(2.45)****	(-3.13)****	(1.20)*
GR	77.2	-0.8660	4.142	-397.9
t	(0.72)	(-2.13)***	(3.87)****	(-1.18)*
F. R	-2.256	0.35620	-0.09875	63.70
t	(-1.09)*	(3.66)****	(-4.82)****	(1.09)*
WP	1.363	-0.819	0.25146	-620.0
t	(0.14)	(-2.49)****	(2.69)****	(-1.32)*
R2	92%	98%	99%	83%
Ŕ2	87%	91%	94%	79%
r	96%	99%	99.5%	91%
F(7,30)	1.60	7.14****	18.04****	0.71
D. W	-3.18	2.41	-3.18****	2.41

D. W (0.01) %1 ****

t 1%= 2.508

dL= 0.88 %5 ***

t 5%= 1.701

t 10%= 1.321 du= 1.61 %10 **

F(7, 30) 1%= 3.30 %15 *

t 15%= 0.686

F(7, 30) 5%= 2.3

وبالاستناد إلى الاختبارات الإحصائية والقياسية والفروض النظرية والاقتصادية انتخبت الباحثة النموذج اللوغاريتمي المزدوج لاجتيازه الاختبارات الإحصائية القياسية – كما أسلفنا– إلا إن النموذج سلك السلوك ذاته مع نموذج الدولار الواحد يوميا وبالتالي قد توافق مع الفروض النظرية ومن هذا وبالاستناد إلى اختبارt تبين ثبوت معنوية معاملات انحدار المتغيرات Po A، Po. U، Po. R، Po. D، و FR على مستوى معنوية 1% وعلى مستوى 5% ثبتت معنوية معاملات انحدار المتغيرات G.

R و W.P، وبالاستناد إلى اختبار F ثبت معنوية الدالة على مستوى معنوية 1% مما يدل على كفاءة تمثيل العلاقة في النموذج المقدر واظهر اختيار كلاين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة (جدول 3 ملحق 1)، واظهر اختبار D. W وقوع قيمتها في منطقة القرار الحاسم وقد تأكدت الباحثة كما عملت سلفا على إن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية.

واظهر اختبار انتشار البواقي على انتشار المتبقيات بشكل متجانس (شكل 3 ملحق 2) مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

واظهر معامل التحديد المتعدد R2 قوته التفسيرية إذ إن نحو 98% من التغيرات الحاصلة في خط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا سببها المتغيرات المستقلة (المؤشرات السكانية) والباقي 2% يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج المقدر.

واظهر معامل الارتباط الكلي قوة العلاقة ما بين المؤشرات السكانية وخط الفقر السالف الذكر إذ بلغ نحو 99% واظهر سلوك المتغيرات المستقلة (المؤشرات السكانية) توافقها النظري مع المتغير التابع (خط الفقر تحت دولارين يوميا) وباستثناء متغير Po. A عدد السكان الفقراء و G. R معدل النمو السكاني وكما برريناها سلفا حول سلوكهما. وان هذه المتغيرات ذات قوة تفسيرية عالية ولها تأثير كبير في إحداث تغيرات كبيرة عند زيادتها بنسبة معينة لان معاملاتها تمثل مرونة وبالتالي عند زيادتها بنسبة 1% تزداد بقيمة المرونة.

أما قيم معاملات انحدار نموذج تحت مستوى دولارين يوميا كانت ذات قيم اكبر من قيم النموذج المقدر لخط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا ولهذا تستنتج الباحثة إن الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر الأول شريحة يمكن أن تزداد سواء بالانتقال من فوق هذا الخط أو من خط الفقر دون دولار واحد يوميا مما يشكل فاصلا ما بين الفقر والغنى المحدد وفقا لمنطق المنظمات الدولية، إلا إن الباحثة ترى حتى لو كان هذا جيدا إلا انه عموم الخطين وما فوقهما بقليل تمثل مساحة واسعة للفقر.

*** الاستنتاجات Deducements**

استنتجت الباحثة من نتائج تقدير اثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا وفجوة الفقر لدولار واحد وخط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا الآتي:

أظهرت نتائج تقدير اثر المؤشرات السكانية إنه عند زيادة متغيرات عدد السكان الحضر PO.U وعدد السكان الريفيين PO.R والكثافة السكانية PO.D ومعدل الخصوبة F.R سيزداد الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا ويتناقص عند زياد قوة العمل W.P وكذا الحال في فجوة الفقر ومستوى الفقر تحت مستوى دولارين يوميا واستنتجت الباحثة إن أعداد الفقراء تحت خط فقر في مستوى دولارين سيزداد

نتيجة زيادة الفقراء فوق هذا الخط أو من خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا إذ من الممكن في حالة ارتفاع التكاليف إن يصبحوا دون خط الفقر تحت مستوى ثلاث دولارات يوميا.

***التوصيات Recommendations**

1– التقليل من الحجوم الديمغرافية الهائلة في بعض الدول العربية وذلك من اجل السيطرة على الأوضاع الاقتصادية ومعالجة مصادر الخلل التي أوجدتها الانفجارات السكانية لذا فان على السياسات الاقتصادية العمل على رفع مكانة الفرد اقتصاديا واجتماعيا وان تشمل ضمان توفير السكن المناسب والصحة والتعليم والوظائف وذلك لمكافحة الفقر ولتضييق الفارق بين الغني والفقير وتحسين مستويات المعيشة عموماً.

2–تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في الوطن العربي للقضاء على ثالوث التخلف المرعب (الفقر، الجهل، المرض) والحث على التنمية الريفية والدعوة إلى الهجرة العكسية.

3–نرى من الضروري ونظرا لعدم توفر الدراسات الكافية حول قياس وتحديد ظاهرة الفقر في الوطن العربي فانه بحاجة إلى قدر كبير من الدراسات و الخطط والبرامج العربية المشتركة والبحوث والمناهج اللازمة لإنشاء سياسات جديدة من خلال مراكز متخصصة للدراسات والبحوث واستنباط مؤشرات القياس وضرورة التعامل مع نتائجها وتوصياتها تعاملاً منضبطاً وجدياً علما إن هذه المراكز تحتاج وباستمرار إلى بيانات شاملة ومستمرة ودقيقة وصادقة وهذا ما تفتقده الدول العربية فعلا، حتى تكون سياسات معالجة الفقر مجدية.

المصادر:

1- ألا سكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "آثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة ألا سكوا" مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ 26 أغسطس–4 سبتمبر، 2002، E ESCWA /ENR //2002/18. الأمم المتحدة، 2002.

2– الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "آثار عدم المساواة الاجتماعية–الاقتصادية على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا" مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 26 أغسطس–4سبتمبر 2002، E/ESCWA/ENR/2002/17. الأمم المتحدة، 2002.

[3]– الامم المتحدة، "مؤتمر الامم المتحدة الثالث المعني باقل البلدان نموا"، مطبعة الامم المتحدة، بروكسل، 2001.

4– حازم الببلاوي، "نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر"، كتاب العربي سلسلة فصيلة تصدرها مجلة العربي، الكتاب الحادي عشر، الكويت 15/ ابريل نيسان، 1986.

5–عبد الحميد الابراهيمي، "العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ايلول، 1997.
6–عمر محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة، القاهرة، 1971.
7– صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، أبو ظبي، أيلول2001,.
8– صندوق النقد العربي , "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998"، أبو ظبي، أيلول، 1998.
9– محمد الأسعد، "السكان والتنمية المستديمة في بلدان اتحاد المغرب العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 155، كانون الثاني، 1992.
10– مفيد دنون يونس يونس، عبد الوهاب ذنون سعدون، "محددات النمو السكاني في الدول النامية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 2/ 24 العدد 68، جامعة الموصل.
11–همام الشماع ويسري السامرائي، "اسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي" بحث مقدم في الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، في بيت الحكمة، 22–23 تشرين الاول 2000، بعنوان "الفقر والغنى في الوطن العربي" بيت الحكمة، بغداد، 2002.
12- UNDP ,Preventing and Eradication Poverty, Vol2, New York, 1997.

أولا: ملحق مصفوفات الارتباطات الجزئية للنماذج المنتخبة

جدول (1)

مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة لأثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يومياً للنموذج اللوغارتمي المزدوج Log -Log

	Po. A	Po.U	Po. R	Po. D	GR	FR

Po. U	0.022					
Po. R	0.340	-0.818				
Po. D	-0.126	0.631	-0.682			
GR	-0.612	-0.076	-0.055	0.212		
FR	0.067	-0.530	0.483	-0.298	0.272	
WP	-0.238	0.041	-0.186	0.369	-0.283	-0.020

جدول (2)

مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة لأثر المؤشرات السكانية على فجوة الفقر تحت مستوى دولار واحد يومياً للنموذج الشبه اللوغارتمي Y- Log

	Po. A	Po.U	Po. R	Po. D	GR	FR
Po. U	0.022					
Po. R	0.340	-0.818				
Po. D	-0.126	0.631	-0.682			
GR	-0.612	-0.076	-0.055	0.212		
FR	0.067	-0.530	0.483	-0.298	0.272	
WP	-0.238	0.041	-0.186	0.369	-0.283	-0.020

جدول (3)

مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة لأثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولارين يومياً للنموذج اللوغارتمي المزدوج Log- Log

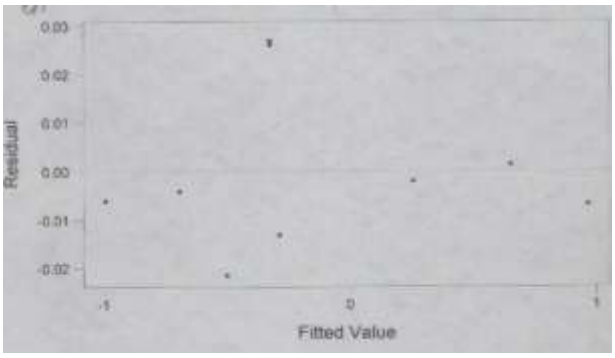
	Po. A	Po.U	Po. R	Po. D	GR	FR
Po. U	0.022					
Po. R	0.340	-0.818				
Po. D	-0.126	0.631	-0.682			
GR	-0.612	-0.076	-0.055	0.212		
FR	0.067	-0.530	0.483	-0.298	0.272	
WP	-0.238	0.041	-0.186	0.369	-0.283	-0.020

ثانيا: ملحق أشكال انتشار البواقي للنماذج المنتخبة

شكل (1)

انتشار البواقي للنموذج اللوغارتمي المزدوج Log- Log لاثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا

U_i

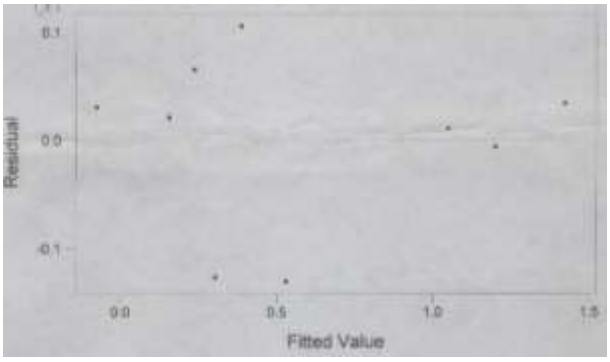


Po.u. 1$

شكل (2)

انتشار البواقي للنموذج الشبه لوغارتمي المزدوج Y- Log لاثر المؤشرات السكانية على فجوة الفقر تحت مستوى دولار واحد يوميا

U_i



Po. gap

شكل (3)

انتشار البواقي للنموذج اللوغارتمي المزدوج لاثر المؤشرات السكانية على خط الفقر تحت مستوى دولارين يوميا

U_i

